أوراد
AWRAD
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World for Research and Development

نحو الغد:
لقضية وشعب أكثر صموداً وجاهزية

رؤية للانطلاق نحو المستقبل

جبريل الرجوب

آب 2024

المحتويات

تقديم	3
أولاً: الخلفية السياسية	5
ثانياً: هدف الرؤية	6
ثالثاً: عناصر الرؤية	7
الوحدة الوطنية والقرار الفلسطيني المستقل	7
البرنامج السياسي وأهمية الشرعية الدولية	7
إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية	7
مشروع الدولة الفلسطينية	7
الحكومة الفلسطينية	7
وحدة المقاومة والسلاح الفلسطيني	8
إجراء الانتخابات العامة	8
رابعاً: آليات تنفيذ الرؤية	9
القضايا السياسية	9
القضايا الوطنية والنضالية	9
القضايا الأمنية	9
القضايا الخدماتية	9
القضايا الإعلامية والخطاب الفلسطيني	10
الخاتمة	11

تقديم

أطلق مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) مبادرة بعنوان أولي: «نحو الغد: لقضية وشعب أكثر صموداً وجاهزيةً»، وذلك في إطار أهمية التعامل الفعّال مع تفاقم أزمات المجتمع الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال الاستعماري، وتراجع النظام السياسي بكافة مكوناته، ضمن تعرضه لأخطار مدقعة وضغوطات جمّة ستؤدي إلى نتائج غير واضحة المعالم على الواقع الفلسطيني ومستقبل القضية الفلسطينية. وفي ظل عدم مشاركة صناع القرار، والمؤثرين منهم خاصةً، لتصوراتهم ورؤاهم ومقترحاتهم للحل مع المواطنين عامةً، استضاف مركز أوراد جبريل الرجوب - أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح - لطرح رؤيته في محاولة للإجابة على السؤال الأساسي، الذي أصبح موضع نقاش وجدل في أوساط المجتمع الفلسطيني وهو: ما هو مستقبل المجتمع الفلسطيني، ونظامه السياسي بمفهومه الشمولي؟ ومن يشكّله؟ هل الفلسطينيون أنفسهم؟ أم يفرض عليهم خارجياً؟ إن مثل هذه الرؤية حيوية ليست فقط لسبر عمق المشهد السياسي وإمكانية التوافق حول موقف فلسطيني موحد، بل أيضا لتوفير الرقعة السياسية الوطنية الشمولية من أجل الانطلاق للعمل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية بما في ذلك إدارة المساعدات الإنسانية والمراحل الأولى لإعادة الإعمار. كما أن العمل في الضفة الغربية حيوي لحماية المواطن الفلسطيني من عنف الاحتلال والمستوطنين وتعزيز الصمود لمقاومة المشروع الاستيطاني الماضي على قدم وساق.

نفتخر في أوراد بإطلاق هذه الرؤية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الشعب الفلسطيني، ونرى أنها قد تشكّل قاسماً مشتركاً بين كافة الأطراف الفلسطينية، بدعمٍ عربي وتأييد دولي. كما أننا نشكر الأخ جبريل الرجوب على بذل الجهد والوقت لتحضير هذه الرؤية، المنصوص عليها بناءً على محاضرة ألقاها في أوراد أمام حضور من السياسيين والإعلاميين والأكاديميين وبحوارٍ شفاف حول محتوياتها. هذا مع العلم، أنه تم صياغة هذه الوثيقة بتصرف بناءً على مخرجات المحاضرة المذكورة ولقاءات عديدة تم إجراؤها مع الأخ جبريل الرجوب في الفترة الأخيرة.

نتمنى أن تكون في هذه الرؤية لمحة من الأمل وفرصة للتفكير والتوافق والعمل بناءً على تخطيط منهجي مستند على الأدلة العلمية والواقع المعاش.

مع التقدير،

د. نادر سعيد – فقهاء

أستاذ علم الاجتماع ومدير أوراد

رؤية للانطلاق نحو المستقبل

جبريل الرجوب

أولاً: الخلفية السياسية

إنه لمن الضروري على الكل الفلسطيني البحث فيما حصل في 7 تشرين الأول 2023، وتعلّم الدروس من أجل المستقبل، والعمل المبادر والفعال من أجل تشكيل المشهد الفلسطيني في إطار المسؤولية الفلسطينية الجماعية وبنظرة ذات تطلعات تفاؤلية وإيجابية تشكّل نقطة ارتكاز شاملة وجامعة للكل الفلسطيني. كما أن تحليلاً معقماً وواقعياً سيشكل منطلقاً لرؤية سياسية يبنى عليها ويتمخض عنها رؤية اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية وثقافية. ومن أجل المسك بزمام الأمور، يجب على الفصائل والنخب السياسية والكل الفلسطيني المبادرة والبدء في تشكيل مستقبل الحالة الفلسطينية، ووضع الرؤى والخطط والتصورات التي تصب في المصلحة الوطنية، وخاصة في ظل وجود شبكة معقدة من الاعتبارات والمصالح الاستراتيجية على المستوى الوطني والإسرائيلي والاقليمي والدولي. **فما حصل، في السابع من تشرين الأول ما هو إلا ردة فعل، وجزء من حرب دفاعية، يقودها الشعب الفلسطيني في مواجهة السياسات الاسرائيلية منذ عام 1948 وحتى اليوم.** كما أن هذه الأحداث أدت إلى تطورات عديدة على المستوى الدولي والاقليمي والاسرائيلي والمحلي، وهي على النحو التالي:

1. التطورات الدولية

نتج عن أحداث 7 تشرين الأول 2023، والعدوان الصهيوني الوحشي، والحراك الدبلوماسي الفلسطيني والعالمي، أن **أصبحت القضية الفلسطينية قضية أكثر مركزية في النظام الدولي، حيث أصبح هناك رغبة دولية جديّة في حل القضية الفلسطينية وبناء دولة مستقلة للفلسطينيين.** ومن تجلّيات ذلك، تزايد الاعتراف الدولي الرسمي بالدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وارتفاع موجات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية لوقف جرائم الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، وهو ما يشكّل إدراكاً لدى الشعوب بعدالة القضية الفلسطينية. وقد يؤدي ذلك، إلى تغيير وضع إسرائيل دولياً، وتحوّلها إلى دولة منبوذة. وهنا تأتي أهمية العمل الدبلوماسي الجاد والمنفتح على العالم، وكذلك تطوير ودعم شبكات ومؤسسات التضامن الدولي والعمل معهم في إطار مفهوم المقاومة الشعبية الواسعة بترابط البعدين المحلي والدولي. كما يتطلب توجهاً واقعياً ورصيناً للعمل مع الحكومات المختلفة على تباين أجنداتها.

2. التطورات الاقليمية

أحبطت أحداث السابع من تشرين الأول أي محاولة من قبل إسرائيل للاندماج المجاني في الاقليم العربي، وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بمعزل عن حل القضية الفلسطينية. إلى جانب ذلك، زادت التحديات ودرجات عدم الاستقرار في الإقليم العربي، حيث تبقى القضية الفلسطينية ذات علاقة وصلة كبيرة بالأوضاع الداخلية فيها أو بالمنافسة بين معسكراتها. وهنا يأتي دور الدول المستضيفة للمصالحة مثل الجزائر، مع التأكيد على حيوية الدور المصري، باعتبار أن الدور الإقليمي للجمهورية ما زال حاسماً، حيث أن حجم ونوع الترابط الجيوسياسي والاقتصادي والاجتماعي مع القضية الفلسطينية مميز لا يمكن فصّه، وخصوصاً في قطاع غزة.

3. التطورات الإسرائيلية

بيّن العدوان الإسرائيلي على غزة فشل المنظومة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية، وأن إسرائيل غير قادرة على توفير الحماية والأمن للمستوطنين الإسرائيليين، وعززت الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، وأدّت إلى اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في إسرائيل. كما أوقفت هذه الحرب، محاولات حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة من تصفية القضية الفلسطينية سياسياً، عبر ممارستها الضغوطات السياسية والاقتصادية على السلطة الفلسطينية، وتعزيز الاستيطان. كما تحوّل المجتمع الإسرائيلي بشكل أكبر نحو اليمين والتطرف، ومع ذلك هناك عناصر حيوية في المجتمع الإسرائيلي التي ما زالت متمسكة بحل الدولتين أو إيجاد صيغة للتعايش مع حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الشرعية.

4. التطورات المحلية الفلسطينية

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من خللٍ استراتيجي وتحديات معقدة، لعل أهمها الانقسام الفلسطيني بين حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح، وحركة المقاومة الإسلامية- حماس، وتداعياته على المؤسسات السياسية الفلسطينية، وغياب القرار الفلسطيني الموحّد، وضعف مستوى تطبيق قيم الحرية والديمقراطية، وتفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا السياق، يجب تصويب الخلل الفلسطيني بعيداً عن إسقاط النظام السياسي الفلسطيني القائم من خلال الانقلاب أو كامتداد لأي أجندة خارجية. وإنما يجب أن يكون ضمن الحوار الفلسطيني المستقل، والتعبير عن الرأي في سياق حراك حضاري، وذلك بعيداً عن الخطابات المسيئة والاشتباكات الداخلية. كما تتزايد الفجوة بين الجمهور العريض والقيادات والفصائل الفلسطينية، وتتغيّب أجندة الناس في مركز التفكير بالمصالحة والتخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والخدماتي. وفي الجانب الأخر، **يعتبر العامل الديمغرافي عاملاً إيجابياً بالنسبة لتواجد الفلسطينيين على أرضهم وصمودهم وضرورة الوصول إلى حل يعبّر عنهم.**

ثانياً: هدف الرؤية

تهدف هذه الرؤية إلى تأطير عناصر تساهم في توضيح صورة المشهد السياسي، وأهم معالمه، وتوجهات الإصلاح أو التطوير المطلوبة ارتباطاً بأهم القضايا التي تواجه المجتمع الفلسطيني بما في ذلك إنهاء الاحتلال ووضع خارطة طريق لمصالحة مجدية بين حركة فتح وحركة حماس.

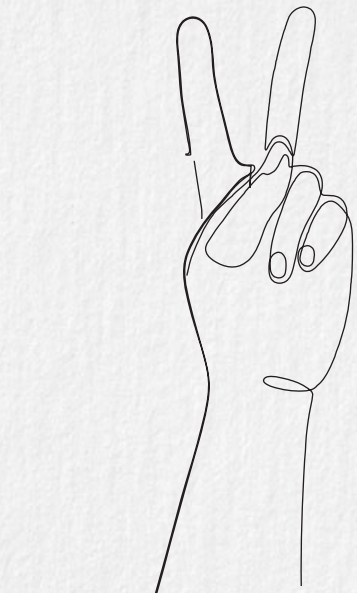

ومن أجل ذلك، يتم الانطلاق ضمن إطار ثلاث مقاربات (سياسية ونضالية وتنظيمية) من شأنها أن تساهم في مواجهة العدوان الإسرائيلي وإجراءاته الأحادية بحق الشعب الفلسطيني. وتحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية، وفي حال جاهزيتها يتم الانطلاق منها للعمل على كافة القضايا المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية الطارئة بين الفلسطينيين منها ما كان سابقاً للعدوان الأخير ومنها ما نتج عنه أو تعزز نتيجة له.

1. المقاربة السياسية

التوافق بين حركة فتح وحركة حماس على أهمية الشرعية الدولية، واتخاذ قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالصراع مرجعية أساسية للحل، وخاصة قرار «242» الذي يقود إلى دولة فلسطينية على حدود 1967، وحل قضية اللاجئين وفقاً لقرار «194» وأن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

2. المقاربة النضالية

تتيح قرارت الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني النضال بكافة أشكاله، وفي هذه المرحلة تشكّل المقاومة الشعبية الشاملة والمنتظمة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والجغرافية، الوسيلة الأنجع لمواجهة الاحتلال، والتي يمكن تدويلها في سياق التضامن الرسمي والشعبي مع القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق يجب التوافق بين الفصائل الفلسطينية على مفهوم وشكل النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، واعتبار المواجهة ضد الاحتلال خياراً استراتيجياً للجميع.

3. المقاربة التنظيمية

تقوم هذه المقاربة على تنظيم الوضع الداخلي الفلسطيني، وذلك عبر انضمام جميع الفصائل الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك عبر برنامج زمني مناسب وآلية تفاوض متفق عليها. ويجب على الجميع القبول بالالتزامات الدولية التي قدمتها المنظمة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، باعتبار أن المنظمة حصلت على الاعتراف الإقليمي والدولي بموجب هذه الالتزامات.

ثالثاً: عناصر الرؤية

تقوم رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لمستقبل الواقع والحالة الفلسطينية في اليوم التالي للحرب - على التوافق وقبول الآخر من خلال الوصول إلى الكل الفلسطيني. في سياق ذلك، يجب أن يرتكز الحوار بين حركتي فتح وحماس على التوافق حول عدة عناصر، وهي، أولاً، الوحدة الوطنية و القرار الفلسطيني المستقل. ثانياً، البرنامج السياسي، وأهمية الشرعية الدولية. ثالثاً، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. رابعاً، مشروع الدولة الفلسطينية. خامساً، الحكومة الفلسطينية. سادساً، وحدة المقاومة الفلسطينية. وأخيراً، إجراء الانتخابات العامة.

الوحدة الوطنية والقرار الفلسطيني المستقل

تعد جميع الفصائل بما فيها حركة حماس جزءاً من النسيج الاجتماعي والوطني الفلسطيني. لذلك، وعلى الرغم من أهمية وساطة الدول المختلفة في جهود المصالحة، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية، إلا **أن الأولوية في تحقيق المصالحة يجب أن تكون عبر حوار ثنائي بين حماس وفتح بدايةً، ومن ثم الانطلاق في حوار وطني شامل.** ويفضّل أن يكون هذا الحوار برعاية مصرية لحاجاتنا لدعم عربي ودولي حتى ينجح. وفي هذا السياق، يجب التخلّص من الترسبات السلبية بين فتح وحماس خلال السنوات الماضية ومعالجتها، لأن الشعب الفلسطيني سيحاسب الحركتين على أساس ما يقدمون من إنجازات وليس على أساس الوعود الشفهية والخطاب غير القابل للتنفيذ. كما يجب على حماس اعتبار هجوم السابع من تشرين الأول إشارة ومنطلقاً لقرار وطني فلسطيني، بعيداً عن العلاقة التقليدية مع حركة الإخوان المسلمين، والعمل المشترك لمواجهة الأجندات الخارجية وتدخلاتها بالقرار الفلسطيني، فالمصلحة الوطنية الفلسطينية هي الأسمى. هذا مع العلم، أن العديد من القوى الاقليمية ترى في الإخوان المسلمين تحدياً أمنياً لها، ما يشكّل عامل ضغط على المصالحة الفلسطينية.

البرنامج السياسي وأهمية الشرعية الدولية

يجب العمل على بناء الجسور مع المجتمع الدولي للحفاظ على القضية الفلسطينية، ومواجهة الاحتلال سياسياً في المحافل الدولية، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية. خاصة أنه توجد رغبة دولية وإقليمية في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967. وهذا ما تبيّن في اعتراف العديد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية والتضامن الشعبي العالمي مع الفلسطينيين. كما أن الدول الإقليمية والعربية، وعلى رأسها مصر، تسعى جاهدة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتشكّل خط الدفاع الأول عن القضية الفلسطينية، وخاصة في رفضها مشاريع تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة. لذلك يجب استغلال حالة التضامن العالمي والعربي مع القضية الفلسطينية، لقطف ثمار هذه الحرب بتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967، القائمة والمعترف بها عالمياً لكنها تخضع للاحتلال.

إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية

تعاني منظمة التحرير الفلسطينية من العديد من الإشكاليات، وهي ليست في أفضل أحوالها. وعلى الرغم من ذلك، يجب عدم تدمير المنظمة أو إنشاء منظمة موازية لها أو بديلة عنها. وإنما **يجب إصلاح م.ت.ف.، وصاحب الحق في ذلك هو الشعب الفلسطيني**، ومن خلال مؤسسات المنظمة نفسها سواء بتشكيل اللجان المختلفة أو إجراء انتخابات للمجلس الوطني. لذلك يجب عقد جلسة طارئة للمجلس المركزي للمنظمة الذي يمتلك تفويضاً، ومعه صلاحيات المجلس الوطني، لإصلاح المنظمة وحماية الإنجازات الوطنية.

مشروع الدولة الفلسطينية

يعتبر التوافق بين حركتي فتح وحماس على مفهوم وشكل الدولة حاجة أساسية وضرورة ملحّة. وفي هذا الإطار، يجب التوافق على الوحدة الجغرافية بين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ودائماً تشمل شرقي القدس، كحدود أساسية للدولة الفلسطينية، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. كما يجب **أن تقوم الدولة بالضرورة على سيادة القانون، ووحدة السلطة والقرار، وحماية الحريات الفردية والديمقراطية والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وحقوق المرأة وغيرها من الحريات الأساسية.** وفي هذا السياق، يجب التوقف عن التراشق الإعلامي الذي يحدث بين الفصائل الفلسطينية، وتبني خطاب توافقي وسطي وحدوي يحقق المصلحة الوطنية العليا المتمثلة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967.

الحكومة الفلسطينية

يعتبر تشكيل حكومة فلسطينية المفتاح الأساس لتحقيق وحدة الاراضي الفلسطينية في الواقع، ووقف العدوان الاسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة. وحول تشكيل هذه الحكومة يجب التوافق بين الحركتين على القضايا التالية، أولاً، تحديد مهام

الحكومة، وهي تتمثل في الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية، ووحدة الخدمات المقدمة للشعب الفلسطيني، ووحدة المؤسسات الرسمية في البلاد. فالحكومة الفلسطينية يقع على عاتقها مسؤولية الحفاظ على العامل الديمغرافي، وذلك عبر تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، بهدف دعم صمودهم وبقائهم في أراضيهم، ومواجهة مشاريع التهجير الاسرائيلية، وإفراغ الأرض من الفلسطينيين. وثانياً، السقف الزمني للحكومة، يجب أن يكون لهذه الحكومة سقف زمني محدد تمارس فيه مهامها وصلاحياتها. وثالثاً، مرجعية الحكومة، ليس بالضرورة أن تكون مرجعية الحكومة فصائلية، أو أن تكون مبنية على الولاء والانتماء السياسي، وإنما يكون اختيار وزراءها بناءً على اجماع وتوافق الفصائل الفلسطينية، وحسب معايير محددة، وأهمها الكفاءة. إن الهدف من ذلك هو حصول الحكومة على القبول والرضا من المجتمع الدولي، الأمر الذي يوفّر لها الأفق السياسي لإعادة إعمار قطاع غزة، والحصول على المساعدات الدولية والإقليمية كما حصل في «مشروع مارشال» بعد الحرب العالمية الثانية.

وحدة المقاومة والسلاح الفلسطيني

تعتبر الثورة والكفاح والمقاومة بكافة أشكالها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني، ويجب التوافق بروح إيجابية بين الفصائل الفلسطينية على وحدة السلاح الفلسطيني. فعند وجود الحل السياسي المدعوم عربياً ودولياً، يجب على الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس عدم التنازل عن السلاح لصالح أحد، وإنما يكون في سياق اتفاق سياسي واضح وضمن إطار زمني مناسب للأطراف، وذلك لتعزيز قدرة أجهزة الدولة الرسمية المعترف بها دولياً ولضمان توحّد الجمهور حول هذا الموضوع الحساس.

إجراء الانتخابات العامة

يجب على كل الفصائل الفلسطينية، وبالتشاور مع منظمات المجتمع المدني بكافة تشكّلاتها، بناء شراكة تكاملية وضمن أدوار تضمن التخصص والتكامل لمعالجة كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ويشكل صندوق الاقتراع الوسيلة الجوهرية لتجسيد قيم الحرية والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، وإعطاء الشعب الفلسطيني الحق في اختيار من يحكمه ويعبر عن طموحاته. وتعتبر هذه الخطوة مهمة جداً لمواجهة القوى التي تسعى لتكريس الانقسام الفلسطيني، وعلى رأسها إسرائيل.

رابعاً: آليات تنفيذ الرؤية

بناءً على ما سبق، توجد خمس قضايا أساسية يجب الاهتمام بها والتركيز عليها، باعتبارها تشكل الخطوات العملية لتطبيق الرؤية، والنهوض بالحالة والواقع الفلسطيني مستقبلاً، وهي، أولاً، القضايا السياسية، وثانياً، القضايا الوطنية والنضالية، وثالثاً، القضايا الأمنية، ورابعاً، القضايا الخدماتية (الاجتماعية والاقتصادية)، وأخيراً، القضايا الإعلامية والخطاب الفلسطيني.

القضايا السياسية

يعد التوافق بين جميع الفصائل الفلسطينية على إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والقبول بالتزاماتها الدولية، حاجة أساسية، وضرورة ملحّة للكل الفلسطيني. فتوحيد الفصائل الفلسطيني في إطار المنظمة، يعتبر الخطوة العملية الأولى لإنهاء الانقسام الفلسطيني، ومن ثم التوافق على القضايا الأساسية الأخرى، وتمكين الحكومة الفلسطينية من ممارسة دورها بشكلٍ فعال على الأرض سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية وشرق القدس، وتقديم الخدمات الموّحدة، وفرض سيادة القانون.

القضايا الوطنية والنضالية

للشعب الفلسطيني الحق في النضال بكافة أشكال المقاومة لتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على أراضي 1967، ولكن هذه المرحلة يجب التوافق بين الفصائل على اعتبار المقاومة الشعبية الشاملة هي الوسيلة الأنجع في ظل موجات التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وتزايد الاعتراف الرسمي بالدولة الفلسطينية. وهذا ما يعطينا الفرصة الكبرى لعزل إسرائيل دولياً، وتحقيق إستقلال الدولة الفلسطينية.

القضايا الأمنية

يعد تحقيق الأمن الشخصي للأفراد، والسلم الأهلي والمجتمعي أولوية مهمة للمجتمع الفلسطيني. وقد يؤدي عدم وجود سلطة فلسطينية قوية ذات قرار سياسي موحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تهديد الأمن والسلم المجتمعي خاصة في ظل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، من ناحية، وعمل إسرائيل على إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، من ناحية أخرى، بهدف خلق حالة من الفوضى داخل المجتمع الفلسطيني. لمواجهة ذلك، يجب التوافق بين الفصائل الفلسطينية على وحدة السلاح الفلسطيني تحت مظلة أجهزة الدولة الرسمية.

القضايا الخدماتية (الاجتماعية والاقتصادية)

نتج عن العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، تدمير كافة مات الحياة، وخلق بيئة غير صالحة للحياة البشرية، هذا إلى جانب، تردي الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، خاصة بعد قطع رواتب الموظفين، ومنع ما يزيد عن 150 ألف عامل فلسطيني من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة المواطن الفلسطيني إلى التفكير بالهجرة خارج الأراضي الفلسطينية، وهو المسعى الاسرائيلي لافراغ الأرض من السكان. لذلك يقع على الحكومة الفلسطينية عاتق المسؤولية في تقديم كافة الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني، وهذا ما يساهم في دعم صمود الفلسطينيون في أراضيهم. وفي هذا السياق، يجب على الحكومة الفلسطينية اتخاذ الخطوات الفعلية لتحسين مستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني، والتخلص من التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي. ومن أهم هذه الخطوات العملية، أن تتولى الحكومة مسؤولية تقديم المساعدات الانسانية والغذائية في قطاع غزة، باعتبار ان تقديم هذه المساعدات التي يتبعها جهود الإعمار والاستثمار الاقتصادي من الجهات الدولية المختلفة، سيؤدي إلى تعدد الجهات المؤثرة في مستقبل النظام السياسي الفلسطيني ضمن مصالحها وما تراه هي مناسباً للفلسطينيين. إلى جانب ذلك، **على الحكومة الفلسطينية تشكيل لجان اقتصادية واجتماعية مختصة بهدف معالجة الأولويات الحياتية الطارئة كالبطالة ومستويات المعيشة والأمن وتقوية الصمود** بتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني وتقليل حدة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

القضايا الإعلامية والخطاب الفلسطيني

تؤقّف الفصائل الفلسطينية عن الخطاب السياسي العدواني أو التحريضي، لأن ذلك يسيء لمكانة القضية الفلسطينية وصورتها الدولية والاقليمية والعربية. هذا إلى جانب، أنها تسيء لتضحيات الشعب الفلسطيني ودماء الشهداء الذين يضحّون من أجل إقامة استقلال الدولة الفلسطينية. لذلك يجب على كل الفصائل الفلسطينية تجاوز الترسبات النفسية والاجتماعية والفردية خلال السنوات الماضية، **وتبني خطاباً فلسطينياً توافقياً وتحقيق سلم أهلي موات ومناسب للجميع**، يعبّر عن رؤية فلسطينية مشتركة تحقق المصلحة الوطنية العليا. وتوجد العديد من الآليات التي تساهم في تحقيق ذلك، ومنها، العمل على تعويض أهالي ضحايا أحداث الانقسام الفلسطيني المباشرين وغير المباشرين، والعمل على تحقيق السلم الأهلي بناء على ثقافة قبل التعددية. إلى جانب ذلك، يوجد دور أساسي لكلٍ من الأسرة والمدارس الفلسطينية ودور العبادة في تنشئة المجتمع الفلسطيني على قيم الحرية والديمقراطية وقبول الآخر ونبذ الكراهية، في ظل نظام سياسي تشاركي يضع الإنسان كمركز للتحليل والتخطيط.

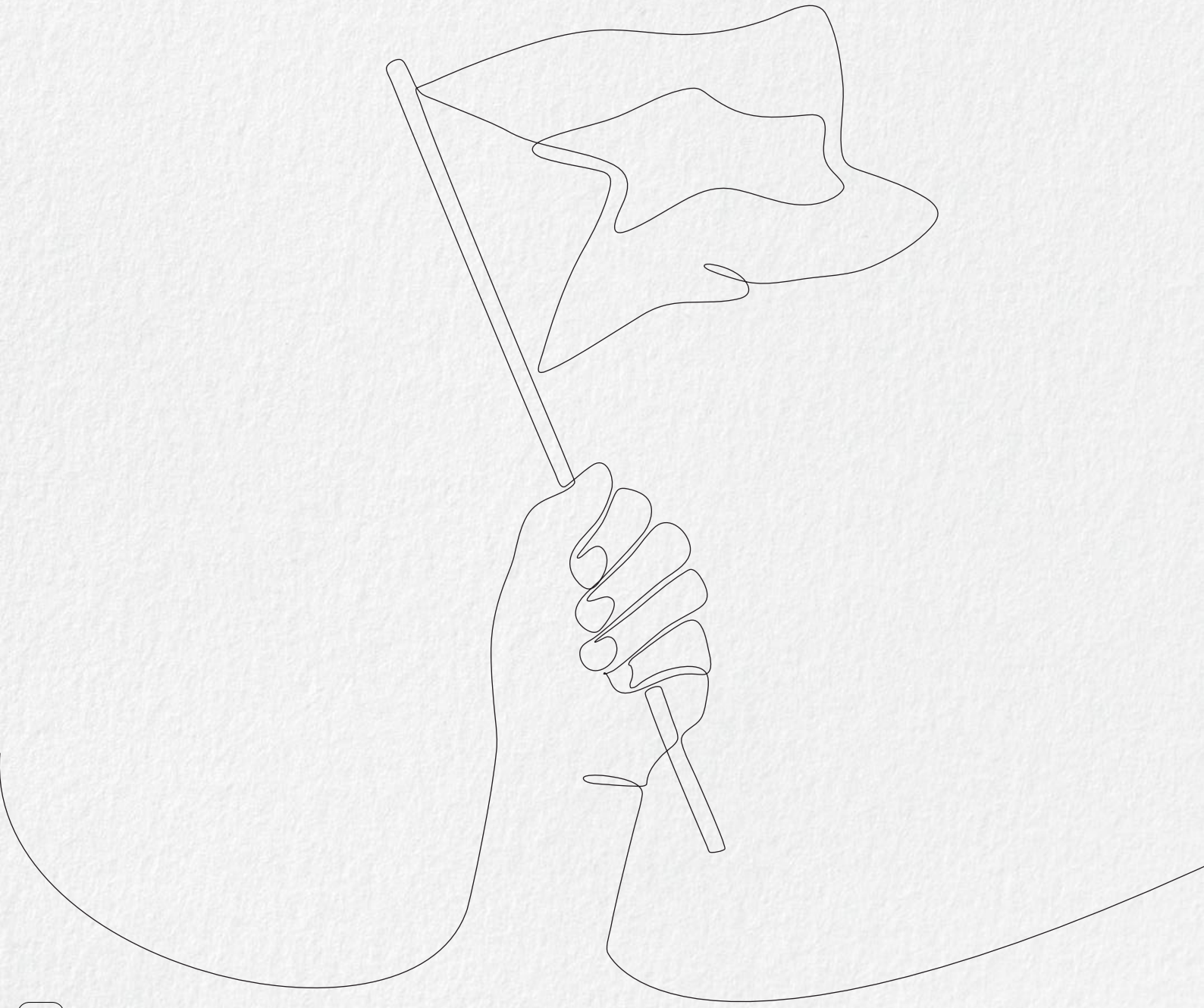

الخاتمة

يتطلب تحقيق هذه الرؤية، توفّر الإرادة السياسية، والالتزام التنظيمي لكل الفصائل الفلسطينية بشفافية ووضوح لتجاوز الخلافات الداخلية، والمصالح الحزبية والشخصية من أجل المصلحة الوطنية العليا، والوقوف بجدية أمام محاولات الاحتلال الإسرائيلي بتصفية القضية الفلسطينية. كما ويجب على الفصائل الفلسطينية اتخاذ المواقف الرافضة لأي محاولات أو أجندات داخلية وخارجية لإفشال المصالحة الفلسطينية. وأخيراً، يجب على جميع الفصائل الذهاب إلى صندوق الاقتراع، ليتمكّن الشعب الفلسطيني اختيار من يحكمه.

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أوراد

المصايف، شارح كمال ناصر، مبنى رقم 43، صندوق بريد 2238، رام الله - فلسطين

السرايا، عمارة الطموح، الطابق السادس، غزة - فلسطين